20011207-0004a-2
الجمعة ٧/١٢/٢٠٠١
نقابة الصحافة

بيان
في موضوع المفقودين/المخفيين قسرا في لبنان
موجه الى الدولة اللبنانية والهيئة الرسمية الخاصة بتلقي شكاوى أهالي المفقودين
وهيئات المجتمع المدني اللبناني والدولي

نقف اليوم على عتبة الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول، فنراها تصادف أيضا لبنانياً مع انتهاء مدة العمل الممددة للهيئة الرسمية المكلفة بتلقي شكاوى أهالي المفقودين. إن تزامن هذان التاريخان يحتم علينا ويشرّع لنا الإصرار على المطالبة بمعرفة مصير أبنائنا واخوتنا المفقودين/المخفيين قسرا، وعلى المطالبة بعودتهم الى عائلاتهم ووطنهم.

عبارات كثيرة تعتمد للإشارة الى هؤلاء، كالمفقودين والمعتقلين والمغيبين أو كالعبارة المعتمدة في القانون الدولي التي تشير الى الجميع "بالمخفيين قسرا". هذه العبارات تغطي مأساة إنسانية ووطنية كبيرة تدمي قلوب ذويهم، وهم أحباء لهم لا يعرفون عن مصيرهم شيئا لأنه جرى توقيفهم واحتجازهم خارج اطار القانون، ولا مجال للإتصال بهم أو لعودتهم أو حتى لمعرفة مكان احتجازهم رسميا.

ان لهذه المأساة الإنسانية أيضا وجها قانونيا يرتكز الى مبادئ دولة القانون الداخلي والدولي، بحيث لا يمكن حجز حرية أي إنسان، أي كان الجرم المدعى به، الا وفق إجراءات قانونية وعلنية متفقة مع حقوق الإنسان. وقد اعتبر "الإعلان لحماية كل الأشخاص من الإخفاء القسري" الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٧٢، أن الإخفاء القسري يشكل جريمة متمادية ومستمرة في حق الضحية وأهله ومجتمعه، ونصّ صراحة على أن التحقيق يجب أن يستمر حتى معرفة مصير الشخص الضحية.

إن المطالبة بمعرفة مصير ضحايا الإخفاء القسري في لبنان والعمل على عودتهم الى ديارهم هو أمر طبيعي وبديهي جدا ولا يحتاج الى إيحاءات داخلية أو خارجية؛ كما أنه يجب أن يبقى بعيدا كل البعد عن التجاذبات السياسية. لقد حاول البعض، عن جهل أو عن سوء نية، تقسيم المشكلة بشكل سياسي أو فئوي أو طائفي؛ ولكن هذه المحاولات ليست إلا تعمية للحقيقة التي هي أن الآلاف من كل الطوائف والمناطق والتيارات السياسية وقعوا ضحية الإخفاء القسري. من هنا فالمنطق القانوني والإنساني يقضي بان يكون جميع ضحايا جريمة "الإخفاء القسري" موضع الإهتمام البالغ حتى كشف ملابسات اختفائهم والعمل الجدي على اعادتهم الى ديارهم، أيا كان تاريخ أو مكان وجودهم، ان في اسرائيل أو في سوريا أو في لبنان.

ماذا فعلت الدولة اللبنانية إزاء هذه المشكلة الإنسانية والقانونية وهي المسؤولة عن مصير مواطنيها في دولة القانون؟

خاضت الدولة تجربة أولى عبر لجنة أمنية برئاسة العميد أبو اسماعيل، انتهت عام ٢٠٠٠ الى نتائج غير كافية ولا مرضية، بحيث أوصت بإعلان وفاة جميع الذين استلمت استمارات بشأنهم ومضى على فقدانهم مدة /٤/ سنوات وما فوق. فكان تقرير هذه اللجنة موضع رفض أو انتقاد أو تحفظ من قبل لجان الأهل والهيئات غير الحكومية والمنظمات الدولية، وثبت عدم صحة نتائجه بعد عودة أحد المختفين قسرا من الموصى بإعلان وفاته من أسر فاقت مدته العشر سنوات.

2001 12 07-000046-2

بعدها، قامت الحكومة اللبنانية في الخامس من كانون الثاني ٢٠٠١ بتشكيل هيئة جديدة برئاسة الوزير فؤاد السعد. ولا بد من التذكير بخيبة الأمل التي قوبل بها قرار تشكيل الهيئة الرسمية الحالية، وذلك لأنها جاءت نسخة مطابقة عن سابقتها باستثناء بوجود مسؤول سياسي على رأسها هو معالي الوزير فؤاد السعد وعضوية نقابة المحامين في بيروت ممثلة بالمحامي الدكتور عبد السلام شعيب. لكنها كسابقتها لم تتوفر في هذه الهيئة الرسمية المعايير والشروط الدولية اللازمة، ان لجهة الإستقلالية، أو لجهة توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية لها، أو لجهة منحها الوقت الكافي والصلاحيات الواسعة لإنجاح مهمتها. إضافة الى ذلك، فقد أعلنت هذه الهيئة عبر بيانات صدرت عنها بأنها لن تقبل سوى الطلبات التي يثبت مقدموها أن ذويهم ما يزالون على قيد الحياة، وهي من الشروط التعجيزية.

وبالرغم من جميع تلك المآخذ والعوائق، فقد تعاون ذوو أهالي المفقودين/المخفيين قسرا مع هذه الهيئة بكامل الإيجابية والجدية. وقاموا بتقديم كل ما لديهم من معلومات ومستندات وأدلة تساهم في تسهيل عملها، بالإضافة الى إحضار شهود عيان أدلوا بإفاداتهم أمامها، فثبت للجنة وجود عدد كبير من اللبنانيين قيد الإخفاء القسري وعلى قيد الحياة بأعداد أكبر من تلك المعلنة، ان في اسرائيل أو في سوريا.

أما الآن وقد انقضت المهلة المحددة للهيئة بعد انقضاء الأشهر الستة من ولايتها الممددة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٩، لا بد لنا من أن نلاحظ بأسف وألم عميقين أنها لم تنجز بعد الأهداف التي من أجلها تشكلت، وهي لم تعقد أي اجتماع منذ مدة غير قصيرة، وانقطعت عن اعلام أصحاب العلاقة والمجتمع ككل عن الإجتماعات التي تعقدها والأعمال التي تقوم بها في وسائل الإعلام كما درجت عليه بعد أن تأسست منذ ما يقارب السنة.

لذلك، وبالنظر الى الأهمية البالغة التي تتسم بها مسألة الإخفاء القسري على الصعد الإنسانية والقانونية والوطنية، فاننا نعلن الموقف الآتي:

<u>أولا:</u> نطالب الدولة بكافة سلطاتها ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية أيلاء موضوع المخفيين قسرا في لبنان الإهتمام البالغ الذي يستحقه وفق أحكام قرار الأمم المتحدة الخاص بالإخفاء القسري، وذلك حتى كشف ملابسات اخفائهم والعمل الجدي على اعادتهم الى ديارهم، وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة من ديبلوماسية وسياسية وادارية ومادية واعطاء المهل اللازمة والكافية للوصول الى النتيجة المرجوة في أسرع وقت ممكن.

<u>ثانيا:</u> نطالب الهيئة الرسمية الخاصة بتلقي شكاوى أهالي المفقودين تحمل مسؤولياتها كاملة أمام ضمير أعضائها وحكم التاريخ، وذلك عبر القيام بجميع الأعمال التي يتطلبها تحقيق مهامها على أكمل وجه، وبشكل خاص اتمام ما يأتي:

أ - الإستمرار في الإستقصاء والتحري بالتفصيل عن جميع الطلبات التي عرضت عليها حتى جلاء كامل الحقيقة.

ب - في الحالات التي توفرت لدى الهيئة الأدلة والعناصر الكافية المقدمة من الأهالي لمعرفة الجهة المسؤولة عن الإخفاء القسري، يجب التحرك سريعا للسؤال عنها والعمل على جلاء حقيقتها وعودة المخفيين قسرا الى ديارهم، والتواصل والتعاون لهذه الجهة مع جميع الدول الصديقة والهيئات والمنظمات الدولية المعنية.

20011207-0004C-2

ج - التواصل الدائم مع ذوي المخفيين قسرا واطلاعهم بشكل خاص، واطلاع الرأي العام بشكل عام، على تقدم أعمالها.

د - بعد القيام بجميع ما تقدم، اصدار التقارير المرحلية اذا احتاج الأمر، أو التقرير النهائي بعد التاكد من أنه يتضمن المعلومات التفصيلية الدقيقة عن كل حالة من حالات الإخفاء القسري.

ثالثا: لما كانت قضية المفقودين/المخفيين قسرا لا تتعلق بذويهم فقط، بل تطال المجتمع بأسره وتشكل انتهاك متماد لحقوق الإنسان، فإننا نناشد كافة هيئات المجتمع المدني اللبناني والدولي الإهتمام بهذه القضية لجهة اعلان التضامن مع هذه المطالب ومواكبة هذا التحرك ومساندته بجميع الوسائل الممكنة.

التواقيع

- لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان
- لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)
- لجنة المتابعة لدعم المعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية
- الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان
- جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات (عدل)
- لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية